

تاريخ القبول: 2022/06/22

تاريخ الإرسال: 2022/02/01

دور استثمار الأملاك الوقفية في تمويل وتنمية مناطق الظل في الجزائر The role of endowment property investment in financing and developing shadow areas in Algeria

عمور عبد السلام*¹، بابا وإسماعيل يوسف²¹ جامعة غرداية، مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات (الجزائر)

AMMOUR.Abdesselam@univ-ghardaia.dz

² جامعة غرداية، (الجزائر)، babouelkacem23@gmail.com

الملخص:

نتطرق في هذه الدراسة إلى الظروف التي ساهمت في ظهور مصطلح مناطق الظل على الساحة السياسية والإعلامية الجزائرية، ثم تحوله إلى انشغال وطني، فيتم إبراز أهم مسببات بروز مناطق الظل في الجزائر، والعوائق التي تحول دون تنميتها وترقية مستوى الحياة فيها لتصل إلى مستوى الحياة الكريمة، وكيف تسعى الدولة لإيجاد مصادر تمويلية غير تقليدية لتحقيق هذا الهدف، كما تهدف الدراسة إلى إبراز مختلف الصيغ التنموية لاستغلال الأملاك الوقفية، والمتوافقة مع الضوابط الشرعية والقانونية، والتي يمكن اعتمادها على مستوى هذه المناطق، سواء التقليدية منها أو الحديثة، مما يسهم في الدفع بعجلة التنمية، ويحوّل هذه المناطق لتصبح مصدرا للحلول التنموية، بدلا من أن تبقى عاملا مثبطا للعجلة التنموية الوطنية.

ونتوصل إلى نتائج لعل أبرزها هو أن إغفال الدولة للقطاع الخيري عموما وللاستثمار في الأملاك الوقفية خصوصا كشريك تمويلي فعال، يمكنه تغطية جانب مهم من عجز الميزانية الخاصة بالتكفل الاجتماعي، يحول دون تحقيقها لأهدافها التنموية في هذه المناطق على المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: مناطق الظل، الاستثمار، الأملاك الوقفية، التمويل، التنمية.

Abstract:

This study deals with how the term shadow areas emerged on the Algerian political and media scene, then became a national concern, and it will highlight the most important causes of the emergence of shadow areas in Algeria. and the obstacles that prevent their development and improvement of the standard of living to achieve the standard of a decent living, and how the state seeks to find unconventional sources of financing to achieve this

goal. However, its neglect of the charitable sector in general, and of investing in waqfs goods in particular, as an effective financial partner, can cover a significant part of the budget deficit linked to the social field.

It also highlights the different formulas for the exploitation and development of waqfs properties, which can be adopted at the level of these areas, compatible with Sharia and the laws, which helps to advance development, these areas.

Keywords: Shadow areas, Investment, Waqf, Financing, Development.

مقدمة:

تنامي التداول السياسي والإعلامي لمصطلح مناطق الظل، مع البدايات الأولى لاستعمال مصطلح " مناطق الظل" في فيفري 2020، والذي عرف انتشارا كبيرا إلى درجة إلحاق جزء من متابعة هذا الملف برئاسة الجمهورية، عبر تعيين مستشار مكلف بمهمة متابعة مناطق الظل.

وللتكفل بانشغالات هذه المناطق، تعمل الدولة على إيجاد صيغ مختلفة وآليات تمويلية للاستثمار في هذه المناطق للنهوض بها على كافة الأصعدة، من أجل توفير حياة كريمة للمواطن، من خلال توزيع عادل لحجم المشاريع الاستثمارية ليس فقط على مستوى المناطق الحضرية الكبرى، بل ليتعدى إلى مختلف جهات الوطن من خلال تسيير لامركزي يتيح للجماعات المحلية بتحقيق إعادة التوازن بين المناطق.

وقد تعددت صور التمويل المعتمدة من طرف الدولة للاستثمار في مناطق الظل، غير أنها لا تكاد تخرج عن الصيغ تمويلية المعتمدة لمختلف المشاريع التنموية والتي تمر أساسا عبر قنوات الصفقات العمومية، غير أنه يمكن التفكير في توسيع هذه الصيغ لتشمل صيغا استثمارية أخرى، والتي نخص منها بالدراسة، استعمال الصيغ الاستثمارية المتاحة في الأملاك الوقفية.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن أن يساهم الاستثمار في الأملاك الوقفية بالدفع بعجلة التنمية في مناطق الظل في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحديد الإطار القانوني والاصطلاحي لمناطق الظل في الجزائر وللاستثمار في الأملاك الوقفية، وإبراز حجم الجهود التنموية التي تبذلها الدولة لترقية المستوى المعيشي في مناطق الظل، والصعوبات التي تعاني منها مختلف المصادر التمويلية التقليدية للدولة، وكذا التعرف على إمكانية اعتماد الجزائر على الاستثمار الوقفي كآلية تمويلية مساعدة لتجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل.

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في وصف وتحليل مصطلحي مناطق الظل وكذا الاستثمار الوقفي، على ضوء مختلف الآراء الفقهية والقانونية. كما تم استعمال المنهج التاريخي لتبيان التطور التاريخي لمنظومة الأوقاف في الجزائر.

محاور الدراسة: للإحاطة بالموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث، وفقا للخطة التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمناطق الظل والاستثمار الوقفي.
- المبحث الثاني: أسباب بروز مناطق الظل في الجزائر، وعوائق تنميتها.
- المبحث الثالث: جهود الدولة الجزائرية لتحقيق استثمارات نوعية في مناطق الظل.
- المبحث الرابع: أهم الصيغ الحديثة لاستثمار الأملاك الوقفية في مناطق الظل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمناطق الظل والاستثمار الوقفي.
قبل الوصول للحديث عن الآليات الاستثمارية التي يمكن تطبيقها بمناسبة استعمال الأملاك الوقفية في مناطق الظل، لا بد لنا للتعرج أولا لكلا المفهومين من الناحية التأصيلية ثم الناحية القانونية، بما يتيح لنا تكوين نظرة شاملة ودقيقة لمدلولات كلا المصطلحين.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمناطق الظل

الفرع الأول: مفهوم مناطق الظل

تعود الأصول الاشتقاقية لمصطلح "الظل" إلى الجذر اللغوي "ظَلَّ" الذي يورد له ابن منظور في لسان العرب، بمعنى: ظل: ظلَّ نهارَه يفعل كذا وكذا يَظِلُّ ظِلًّا وظُلُولاً وظَلَّتُ أنا وظَلَّتْ وظَلَّتْ، ولا يقال ذلك إلا في النهار، لكنه قد سمع في بعض الشعر ظَلَّ لَيْلُهُ، وظَلَّتْ أَعْمَلُ كذا، بالكسر، ظُلُولاً إذا عَمَلْتَهُ بالنهار دون الليل (1)، ويذكر القرآن الكريم صورا محددة لأنواع الظل، فنجد:

- 1- **الظل النافع (ظل الرحمة):** كقوله تعالى: ﴿وظلنا عليهم الغمام وأنزلنا عليهم المن والسلوى﴾ (سورة الاعراف: آية 160)، والظل الظليل في قوله تعالى: ﴿لهم فيها أزواج مطهرة وندخلهم ظلا ظليلا﴾ (سورة النساء: آية 57)، أي ظلأ عميقاً كثيراً غزيراً طيباً أنيقاً.
- 2- **الظل الضار (ظل العذاب):** كقوله تعالى ﴿وظلَّ مِن يَحْمُومٍ، لَأَبَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ (سورة الواقعة: آيتين 43، 44)، وهو ظل الدخان الأسود، وعذاب يوم الظلة (سحابة عذاب) في قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (سورة الشعراء: آية 189).

الفرع الثاني: الإطار القانوني لمفهوم مناطق الظل في الجزائر

ذاع مصطلح "مناطق الظل" سياسيا، وشعبيا وإعلاميا، بطريقة لافتة، بعد لقاء الحكومة بولاية الجمهورية بمشاركة رؤساء المجالس الشعبية الولائية ورؤساء البلديات مقر الولاية، بتاريخ 16 و 17 فيفري 2020، من خلال شريط مصور بعنوان "معاناة مناطق الظل"، أين أبرز الشريط حجم المعاناة التي يعيشها سكان بعض المناطق المهمشة على المستوى الوطني، حيث أبدى رئيس الجمهورية تعجبه من حجم الغبن الذي انتشر، وأن هناك منطقتا تعيش ما هو أفظع بدون أدنى مقومات الحياة الكريمة.
لا نجد من الناحية القانونية مكانة صريحة لمصطلح مناطق الظل أو نقاط الظل، غير ماورد في بعض التعليمات والمذكرات الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات

المحلية والتهيئة العمراني⁽²⁾، الصادرة بعد اللقاء الحكومي، أما قبل ذلك فلا نجد سوى مصطلحات قريبة منه مثل: مشاريع التنمية في إطار معيشي ذي جودة عالية، مناطق تعاني عجزا في التنمية، مناطق ذات عوائق (Zones à handicaps)، (Zones défavorisées)، (Zones dégradées)، (Zones de précarités)، المناطق الهشة، مناطق متدهورة، وغيرها من المصطلحات المتعلقة أساسا بالتنمية في مناطق محددة بمؤشرات اقتصادية واجتماعية وجغرافية.

وبذلك يمكن إيراد بعض التعريفات لمصطلح مناطق الظل كالتالي:

■ تعريف المناطق المحرومة وفقا للقانون 10-02 المتضمن التصديق على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT: "هي بلديات لم تعرف تنمية كافية وتتطلب استدراك نقائصها. وتقع هذه البلديات عموما في مجالات جغرافية ذات خصوصية، أو ذات الأنظمة البيئية الهشة، وفي الوسط المناوئ والفقيرة من حيث الموارد الطبيعية"⁽³⁾.

■ تعريف الوزارة الاولى لمفهوم مناطق الظل ضمن حصيلة الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، في النقطة الرابعة والمتعلقة بالإنجازات بعنوان برنامج مناطق الظل⁽⁴⁾: "مناطق الظل هي المناطق المعزولة والمحرومة من الوسائل والخدمات والتميزة ببعدها عن أي محور نقل رئيسي يؤدي إلى مقر البلدية و/أو إلى القرى والمدن الأخرى، بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المناطق بكثرة اليد العاملة الفلاحية أو شبه الفلاحية، ولكن مع وجود عوائق جديّة مرتبطة أحيانا بنقص البنى التحتية والظروف البيئية ونقص الموارد المادية وغياب الابتكارات، مما يؤدي إلى استغلال غير مستدام للموارد الطبيعية التي تزخر بها أراضي المنطقة، ومداخل ضعيفة للغاية للأسر، مما يفضي إلى ظهور جيوب من الفقر ومن ثم الميل إلى النزوح إلى المدن وإلى الانخفاض الديمغرافي".

■ تعريف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية، ضمن التعليمات الوزارية رقم 2020/2349 المؤرخة في 2020/02/22: "مناطق الظل هي المناطق البعيدة والمعزولة التي تعاني حالة هشاشة، حيث يشهد سكانها ظروفًا معيشية صعبة ومزرية، بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية، وأبسط ضروريات الحياة كالماء والكهرباء والغاز وفرص العمل، والتي خصصت لها برامج استثمارية استعجالية بهدف إحداث تغييرات ملموسة تسمح بضمان حياة كريمة وعادلة للسكان القاطنين بهذه المناطق".

■ تعريف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية، ضمن التعليمات الوزارية رقم 2020/10881 المؤرخة في 2020/08/05: "مناطق الظل هي المناطق البعيدة والمعزولة التي تعاني هشاشة، حيث يشهد سكانها ظروفًا معيشية صعبة ومزير بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية، أبسط ضروريات الحياة كالماء والكهرباء والغاز والمدارس وفرص العمل".

لا تركز مناطق الظل فقط على المناطق المعزولة، أو المناطق جبلية، أو المناطق الشبه الريفية، أو المناطق السهلية، أو المناطق الصحراوية، أو المناطق الحدودية فقط، بل تشمل كل منطقة تشهد نمطا تنمويا ضعيفا مقارنة مع مناطق أخرى، لتشمل بذلك حتى

مناطق حضرية قريبة أو متاخمة لمناطق حضرية، إذا استوفت المؤشرات المحدد من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني للاستثمار الوقفي

أدت مؤسسة الوقف (وكذا الزكاة) دورا مؤثرا في تاريخ الحضارة الإسلامية من خلال تمويل الوقف لكثير من الهياكل التعليمية والصحية والاجتماعية، فقد تميز المجتمع الإسلامي منذ القدم بوجود مؤسسات وافية ترعى حاجات الفقراء والمساكين، بل وتعدى دور هذه المؤسسات ليشمل حتى الجانب الدفاعي والحربي للمجتمعات الإسلامية، فالوقف يعتبر أحد وسائل التضامن والتكافل الاجتماعي، ويختلف عن الزكاة في كونه اختياري.

الفرع الأول: مفهوم الوقف الاستثماري

إذا كان الوقف المباشر هو ما يستعمل أصل المال في تحقيق غرضه، فإن الوقف الاستثماري ما يستعمل أصله في إنتاج إيراد، وينفق الإيراد على غرض الوقف (5)، بالطرق التي من شأنها ضمان ديمومته بما هو مباح شرعا (6).

1- الضوابط الشرعية لاستثمار أموال الوقف

يحكم استثمار الأموال الوقفية مجموعة من الضوابط العامة المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية والتي تتلخص في الآتي (7):

- 1- أن تكون عمليات استثمار أموال الوقف مطابقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقا لسلم الأولويات الإسلامية التي سوف تعود على الموقوف عليهم.
- 2- عدم تعريض المال الوقفي لدرجات عالية من المخاطر مما يستوجب توثيق العقود مع المتابعة والمراقبة وتقويم الأداء.
- 3- أن توجه الاستثمارات الوقفية بطريق الأقرب فالأقرب وفقا لشروط الواقف فلا تهمل التنمية في المناطق الأقرب والمحرومة ليتم البحث عن مناطق أبعد حتى في حدود دول أخرى وتهمل التنمية الداخلية (الأولويات الإسلامية)، وبالتالي فمن باب الأولى أن يحرم استثمار مال وقفي في دول معادية ومحاربة للإسلام والمسلمين.
- 4- أن توجه الاستثمارات الوقفية نحو تحقيق النفع الأكبر للجهات الموقوف عليهم ولا سيما الطبقات الفقيرة، مع المحافظة على الأموال وتنميتها.
- 5- أن يعمل الاستثمار الوقفي على تحقيق العائد الاقتصادي المناسب لينفق على الجهات الموقوف عليها، بما يغطي نفقات الصيانة لأصل الوقف، فتحقيق التوازن بين العائد الاقتصادي والهدف الاجتماعي يبقى ضرورة شرعية.

الفرع الثاني: الإطار القانوني للأوقاف في الجزائر

بدأت تظهر بوادر الاعتناء بالأوقاف مع صدور قانون رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري المؤرخ في 18/11/1990، والذي جسد الحماية الدستورية للأوقاف المنصوص عليها بموجب المادة 49 من دستور 1989/02/23، كما قام هذا القانون بفتح المجال أمام المستحقين الاصليين للأموال الوقفية لاسترجاع أراضيهم الموقومة، في إطار الثورة الزراعية بموجب الأمر 71-73 المؤرخ في 08/11/1971.

وتأكدت أكثر رغبة المشرع في تعزيز حماية الأوقاف واسترجاعها، بعد صدور القانون رقم 91-10 المؤرخ في 27/02/1991 يتعلق بالأوقاف (8)، والذي أقر الحماية والتسيير والإدارة إلى السلطة المكلفة بالأوقاف (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف)، ويعد القانون 91-10 تشريعا أوسع من سابقه، أين وضع المشرع فيه نظاما جديدا للوقف، يعتبر من أحدث الانظمة التشريعية المتعلقة بالوقف في دول المغرب العربي، بما قرره من حماية قانونية للأموال الوقفية وإنشائه لصيغ استثمارية تتماشى ومتطلبات الوقت.

المبحث الثاني: أسباب بروز مناطق الظل في الجزائر، وموعات تنميتها

يتصدر ملف تنمية مناطق الظل أولويات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، والذي شدد منذ اعلانه سدة الحكم أنه: " لا يمكن الحديث عن الجزائر الجديدة دون تنمية مناطق الظل".

المطلب الأول: أسباب بروز مناطق الظل في الجزائر

هناك العديد من العوامل المباشرة وغير المباشرة، والمتعلقة بنمط الإدارة والسياسة العامة للدولة، نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع نسبة النفقات العامة، مع عدم قدرة الإدارة على مسايرة وتيرة التوسع العمراني والتطور الحضري، مما يخلق عدم توازن اقليمي في حجم التنمية.
- ارتفاع معدلات الأمية والبطالة في المناطق الفقيرة لعدم قدرة الموارد الإنتاجية على استيعاب العمالة، مما يجعل المنطقة فضاء خصباً للأفات.
- ارتفاع معدل النمو السكاني في هذه المناطق، والذي يقابله ضعف في معدلات النمو الاقتصادي.
- معاناة المرأة في مناطق الظل من التهميش، مما يؤدي إلى إبعادهن من مصادر صنع القرارات المساهمة في التنمية أو إبعادهن.
- تمخض عن تمرکز التنمية على مستوى المدن والمراكز العمرانية، خلا واضحا في التوازن الإقليمي ووضع مناطق الظل على هامش التنمية.
- عدم قيام ممثلو الشعب، بدورهم الرقابي، (نقل الصورة الحقيقية لواقع المجتمع)، والتي كان من الممكن أن تترجم في قوانين تسعى إلى تحسين الظروف الاجتماعية في المناطق المهمشة.

المطلب الثاني: عوائق تحقيق استثمارات نوعية في مناطق الظل

- إن ارتفاع نسبة النفقات العامة، أجبر الدولة على إعادة مراجعة كفاءات تسيير ممتلكاتها من أجل جعلها أكثر ربحية.
- تعاني معظم مناطق الظل في الجزائر من ضعف في تحصيل وتنمين مواردها المحلية، وهو ما يجعلها عبئا على ميزانية الدولة، رغم التوجهات الدائمة من طرف الإدارة المركزية في إطار الحوكمة المحلية إلى تنمين مقدراتها ومواردها (9).
- تباين أرقام إحصاء هذه المناطق من ولاية إلى أخرى، ليس بسبب كثرتها أو قلتها، وإنما لغموض مؤشرات تحديد هذه المناطق.
- اعتماد تسيير المشاريع التنموية في مناطق الظل أساسا على حجم الاغلفة المالية المتبقية (المخلفات المالية)، لتحديد عدد (زيادة ونقصان) مناطق الظل.

- انخفاض الكثافة السكانية واتساع الرقعة الجغرافية عادة في مناطق الظل باعتبارها غالبا ما تكون مناطق شبه ريفية، يجعل مستوى التنمية فيها متدنيا.

الجدول 1: حصيلة الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة

2020

عدد المشاريع التي لا تتوفر على المال	عدد المشاريع بغلاف مالي مرصود	التقييم المالي	عدد المشاريع المحدد للترقية	التواجد السكني في مناطق الظل	عدد مناطق الظل على المستوى الوطني
19859 بإجمالي 292 مليار دج	12841 بإجمالي 188.42 مليار دج	480.42 مليار دج	32700	8.5 مليون	13587

المصدر: الوزارة الأولى للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حصيلة الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، 2021، ص 51.

الجدول 2: إحصائيات لمستشار الجمهورية المكلف بمناطق الظل

غلاف مالي مرصود (مليار دج)	عدد المشاريع الممولة	التقييم المالي (مليار دج)	عدد المشاريع المستلمة	مجالات التنمية	عدد المشاريع المسطرة	التواجد السكني في مناطق الظل	عدد مناطق الظل على المستوى الوطني
323	13.342	590	11208	15	43198	08 مليون نسمة	15044 في 1357 بلدية

المصدر: (مراد، إحصائيات مناطق الظل، 2021) (10)

الجدول 3: بعض الإحصائيات مناطق الظل

الولاية	عدد مناطق الظل المحصاة	عدد المشاريع المسطرة	الغلاف المالي
الاعواط	57 في 15 بلدية	101	977 مليون دج
إبليزي	30 في 06 بلديات	40	01 مليار دج
البليدة	383	1574	13 مليار دج
الجزائر العاصمة	299 في 34 بلدية	600	03 مليار دج
أدرار	351	522	9.4 مليار دج
تبسة	456	1536	26 مليار دج
تيارت	615 في 42 بلدية	390	06 مليار دج
المدية	825 في 64 بلدية	737	3.8 مليار دج
وهران	64 في 15 بلدية	95	1.5 مليار دج
المسيلة	706 في 47 بلدية	508	13.4 مليار دج
باتنة	549 في 61 بلدية	2031	8.7 مليار دج
مستغانم	462	224	2.15 مليار دج
تيسمسيلت	359	190	03 مليار دج

المصدر: إحصائيات مجمعة من طرف الباحثين.

المبحث الثالث: جهود الدولة الجزائرية لتحقيق استثمارات نوعية في مناطق الظل

لقد أعطى السيد رئيس الجمهورية تعليماته بوجوب إجراء مسح شامل لمناطق الظل، حيث اعتبر ما يعانیه سكان بعض مناطق البلاد "وضعا مرفوضا تماما" خاصة في ظل توفر الامكانيات اللازمة لتحسينه، ليدعو المسؤولين المحليين إلى التكفل بالطبقة المعوزة وجعلها "شغلهم الشاغل"، ليشدد كذلك على توفير ظروف العيش الكريم لسكانه مناطق الظل، ومحدرا من أن الدولة ستقف بالمرصاد ضد المسؤولين المتهاونين والمخربين، وهو ما لمس في الميدان، فبعد أشهر قليلة (06 اشهر) تم إنهاء مهام عدة مسؤولين (رؤساء بلديات ورؤساء دوائر)، مع المتابعات القضائية، فيما وصفه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بـ "خيانة الأمانة وتلاعبات في مشاريع تخص مناطق الظل".

المطلب الأول: جهود الإدارة المركزية (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية) لتنمية مناطق الظل

تسعى الجزائر من خلال مقاربة تنموية لمناطق الظل، تهدف إلى إحداث استثمارات سريعة، ترتقي بالفرد نحو مستويات معيشية أحسن، من خلال تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق العيش الكريم، نذكر منها:

1. تطوير تطبيق معلوماتي من طرف وزارة الداخلية لترتيب الأولويات وتسجيل العمليات منذ البداية، والذي سمح بإحصاء مناطق الظل، عن طريق الاعتماد على ست عشرة (16) مؤشرا للتقييم⁽¹¹⁾، منها:

- مؤشر غياب البنى التحتية الأساسية، والحرمان من الاحتياجات الأساسية الإنسانية (فرص العمل، الخدمات الصحية، التعليمية...)
 - مؤشر غياب بعض الضروريات الأقل درجة: الاطعام المدرسي، التدفئة المدرسية، اكتظاظ الاقسام، الملاعب الجوارية، أخطار طبيعية قريبة... الخ.
 - المؤشر الجغرافي: التواجد ضمن المنطقة الشبه حضرية، خارج النسيج الحضري، بعدها عن مقر البلدية، وعن المدارس والمراكز الصحية والأسواق.
 - المؤشر الزمني لتنفيذ المشاريع: حيث يجب أن تتسم المشاريع الموجهة لمناطق الظل بالسرعة والمستعجلة والأجل القصيرة، مع تحقيقها للطابع التنموي.
2. تعزيز السياسة الوطنية لتنمية مناطق الظل، ضمن مخطط عمل الحكومة، مع تبني إستراتيجية وطنية بمقاربة تنموية مستدامة.

3. إدراج مناطق الظل ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024).

4. تخصيص أغلفة مالية لتنمية مناطق الظل، ضمن قانون المالية 2021.

المطلب الثاني: جهود الجماعات المحلية لتنمية مناطق الظل

سارع ولاية الجمهورية مباشرة بعد لقاء الحكومة، إلى إحصاء وتفقد المشاريع التنموية في المناطق التي يتم تصنيفها كمناطق ظل، من طرف اللجان الولائية المكلفة بمناطق الظل، والتي أنشئت خصيصا لإحصاء وتحديد الحاجيات التنموية الضرورية لهذه المناطق، والمرفقة بلجان تقنية مشكلة من إطارات تقنية تمثل مختلف الهيئات والمديريات على مستوى كل ولاية، نذكر منها:

1. تسجيل عمليات استثمارية صغيرة لها أثر فوري على تحسين الظروف المعيشية.
2. بناء وترميم قاعات العلاج، والمنشآت التربوية، واستعمال الطاقة الشمسية في الانارة المنزلية أو العمومية، مع صيانة مختلف الشبكات المائية، تهيئة منابع المائية في شكل عين عمومية، وإنجاز خزانات صغيرة.
3. سعي الدولة نحو تجسيد مفهوم الريف المنتج، لضمان الإقلاع الاقتصادي في تلك المناطق.

4. الاستثمار في المرأة الريفية الماكثة في البيت، ضمن مفهوم "المرأة المنتجة"⁽¹²⁾. وبناء على الدراسات، فإن إستراتيجية تنمية وإنعاش مناطق الظل قد "حققت" هدفها الأول بعد عام من انطلاق برامج تنمية مناطق الظل⁽¹³⁾.

المطلب الثاني: الصيغ التقليدية المعتمدة لتمويل المشاريع التنموية في مناطق الظل

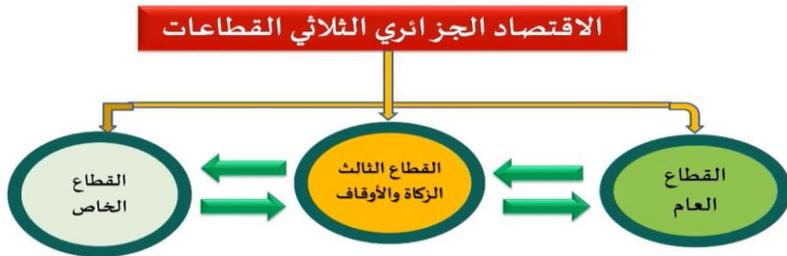
أكد السيد إبراهيم مراد، مستشار رئيس الجمهورية المكلف بمناطق الظل، بأن سنة 2021 ستكون سنة مناطق الظل بامتياز، أين رُصد غلاف مالي في ميزانية 2021

بعنوان وزارة الداخلية يقدر بـ 100 مليار دج للمخططات البلدية للتنمية، من ضمنها 50 مليار دج لتنمية مناطق الظل، ويضاف إلى هذا المبلغ الاعتمادات المالية المسجلة والمحولة من الميزانيات القطاعية (الاجتماعية والاقتصادية)، حيث يقدر المبلغ بـ 40 مليار دج، لفتح المسالك والطرق في إطار برنامج وزارة الاشغال العمومية، وغلاف مالي بقيمة 20 مليار دج للتحسين الحضري، ناهيك عن تخصيص اعتمادات مالية ضمن ميزانيات محلية، وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية وغيرها من المصادر (14)، وتمثل أغلب الصيغ التقليدية المعتمدة، فيما يلي :

1. تمويل الاستثمارات في مناطق الظل في إطار أغلفة مرصودة من: ميزانية الدولة (المخططات القطاعية للتنمية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية)، صندوق الضمان والتضامن الجماعات المحلية، مساهمات الميزانيات المحلية للبلدية والولاية.
2. تمويل الاستثمارات عن طريق المشاريع التطوعية للخواص (الإعانات).
3. تمويل مشاريع مناطق الظل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (أونجام)، والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أناد) ووكالة التنمية الاجتماعية (أدس).

كما اقترح الدكتور صالح صالح توسيع صيغ التمويل التقليدية المعتمدة، بالانتقال الضروري نحو اقتصاد ثلاثي القطاعات، يرتكز بداية على القطاع الثالث (الزكاة والأوقاف) بالإضافة إلى القطاع العام في حدوده، والقطاع الخاص في إطار ضوابطه المتعلقة بالاقتصاد الحقيقي، بما أن الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري لا تفتح آفاقا نحو تمويلات جديدة، دون الصيغة الجديدة (15).

الشكل 01: علاقة القطاعات الثلاثة



المصدر: صالح صالح، أسس الانتقال النظامي المستدام لمأسسة الزكاة والأوقاف والافاق التطبيقية للمرسوم 179/21، 2021/05/29.

المطلب الثالث: الجهود الحكومية من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية (مناطق الظل) بعنوان سنة 2020

الجدول 04: الجهود الحكومية من أجل ترقية مناطق الظل بعنوان سنة 2020

تحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل				
الوزارة المشرفة: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية				
المشاريع التي تفتقر إلى التمويل		المشاريع التي تم تمويلها		القطاعات الفرعية
العدد	المبالغ (مليار دج)	العدد	المبالغ (مليار دج)	
39.31	3258	30.66	2465	التزويد بمياه الشرب
26.25	2311	24.69	1737	الصرف الصحي
47.97	2543	16.77	1352	الربط بالكهرباء
43.57	1696	23.96	998	التزويد بالغاز
19.41	1915	11.49	1436	تحسين ظروف التمدرس
0.52	47	0.39	41	النقل العمومي
91.63	5258	67.73	3216	فك العزلة
6.35	1261	4.75	693	الانارة العمومية
6.98	580	2.76	364	الصحة الجوارية
6.8	759	3.27	356	فضاءات الألعاب
0.24	35	0.058	03	مكافحة زحف الرمال
0.4	44	0.63	66	التغطية الأمنية
2.57	152	1.26	114	المخاطر الطبيعية
292	19859	188.42	12841	المجموع

المصدر: الوزارة الأولى للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حصيلة الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، 2021، ص53.

ويتضح لنا من الجدول، حجم الصعوبات التي تواجه الحكومة لتوفير تمويلات لمناطق الظل، فعدد المشاريع التي تفتقر للتمويل والمقدرة بـ 19859 هو أكبر من عدد المشاريع التي تم تمويلها والمقدر بـ 12841، ورغم ذلك يبقى توجه الدولة نحو تأخير الدور المالي للقطاع الثالث في العملية مستمرا، حيث يشكل الاستثمار الوافي بأنواعه موردا غير مباشر من الموارد المالية التي يمكنها أن تساعد الدولة على تغطية النفقات الاجتماعية والتعليمية والثقافية، ولقد أكدت دراسة للدكتور صالح صالحي أن قيمة موارد الزكاة والأوقاف في الجزائر بمقدورها لوحدها أن تغطي قيمة التحويلات الاجتماعية وفقا لتقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2021 وتقدرات 2022-2023.

الشكل 2: دور موارد الزكاة والوقف في تحقيق الموازنة العامة للدولة



وبالتالي فإن وضع إستراتيجية واضحة لاستثمار الأملاك الوقفية في مناطق تحتاج إلى تنمية، ستلعب دورا مهما في تحريك جملة من الأنشطة المرتبطة بينها، سواء الاقتصادية، أو الثقافية أو الاجتماعية، خصوصا على المدى البعيد، مما يجعل الاستثمار الوقفي كأداة تنمية تدخل ضمن مخططات الدولة، عوضا أن يبقى كمصدر تكافلي فقط، تتجه فيه أغلب الأوقاف نحو المساجد والمدارس الدينية.

المبحث الرابع: أهم الصيغ الحديثة لاستثمار الأملاك الوقفية في مناطق الظل

بالإضافة إلى الطرق التقليدية في استثمار الأوقاف، والتي يمكن تطبيقها على مناطق الظل، أين أدرج المشرع الجزائري عدة صيغ أخرى في مجال النشاط الاقتصادي، (القانون 91-10، المرسوم التنفيذي 98-381، القانون 01-07، والمرسوم التنفيذي 18-213)، ومن أهمها ما تعارف عليه المستثمرون من عقود متنوعة، ووفقا لما أقره الفقه الإسلامي في مجال الاستثمار حول كيفية استثمار وتنمية الأوقاف بمختلف أنواعه، حيث ظهرت صيغا حديثة، يمكن استغلالها لاستثمار الأوقاف فيها في مناطق الظل بما يتوافق والشريعة الإسلامية، ثم بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع وبما يحفظ أصل الوقف، نوجز أهمها، فيما يلي:

1. **المضاربة الوقفية:** وهي صورة من صور الشراكة بين طرف يقدم الرأس المال (رب المال)، وطرف آخر يقدم العمل (مضارب)، أين يتم استعمال جزء من ريع الوقف في التعامل المصرفي والتجاري من قبل الهيئة المكلفة بتسيير الأوقاف.
2. **الشركات الوقفية:** تنشؤها المؤسسة الوقفية من أجل ترقية المجالات الخيرية عن طريق الاككتاب العام لتجميع الأصول الوقفية واستثمارها من أجل تحقيق عوائد وارباح، يتم تسليمها للأطراف المستحقة، وقد تكون شركة مساهمة مغلقة أو شركة

الشخص الوحيد أو شركة ذات المسؤولية المحدودة في إطار أعمال كافة الضوابط الشرعية المتعلقة بالأوقاف الواردة في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 140، (6/5)، بشأن الاستثمار في الوقف وفي ريعه وغلته (16).

3. عقد القرض الحسن: وهو وقف يقوم بالإقراض الحسن في ضروريات الحياة، وفق

ضوابط وشروط شرعية، مع المتابعة الجادة في تحصيل القروض وفق منهجية مؤسسية، ورغم أن هذه الصيغة في الأصل لا تعتبر صيغة استثمارية، لأنها لا تعود على الوقف بشيء، إلا أنها وردت في المادة 26 مكرر 10 من القانون 07-01، ففي إطار البرنامج استغلال الأوقاف لعام لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تم إنشاء حوالي 8000 مؤسسة مصغرة وهي مؤسسة أرجعت ديونها وخرجت من دائرة الفقر، وهي تشغل ما يزيد عن 24 ألف عامل، وبالتالي هي ثروة مضافة للبلاد (17).

4. الصناديق الوقفية: وهي صورة حديثة للصناديق الاستثمارية الوقفية (وقف النقود)

المألوفة حالياً ويمارسها الكثيرون في إنشاء المشروعات الوقفية، بحيث يكون الصندوق دائماً ومستمرًا يقوم بتغذية الغرض الوقفي الذي حدد له، ويتغذى هو نفسه بعوائد النقود التي يوقفها المحسنون للمشروع أو الصندوق (18).

5. الصكوك الوقفية (19): وهي صكوك محدد القيمة تصدر بأسماء مالكيها (المكتتبين

وهم الواقف)، مقابل الأموال (المال المكتتب يمثل المال الموقوف) التي قدموها للجهة الموقوفة عليها أو من يمثلها، وذلك بقصد تنفيذ المشروع الوقفي، وهي طريقة ناجعة ومستحدثة في تجميع الأموال لدى الراغبين في وقفها في مشاريع تعود بالنفع على المجتمع.

6. المشاركة المنتهية بالتمليك (20): وذلك بأن يعطي الممول للشريك الحق في الحلول

محله في ملكية المشروع، سواء مشاركة كلية أو جزئية تكون على دفعات، فإذا تم دفع جميع الاقساط صار العقار كاملاً للوقف، وبقي الربع على الجهة الموقوفة عليها.

7. وقف الخدمات: هي آلية وقف خدمة معينة لأشخاص بأعيانهم أو بأوصافهم على سبيل

التأبيد أو التأقيت، كخدمة نقل أشخاص محددون بأوصافهم كالمعوزين واليتام والتلاميذ والمعاقين والشيوخ والحوامل وغيرهم، ووقف خدمة الاشتراك في المراكز التعليمية والرياضية، أو وقف الخدمات السلوكية واللاسلكية، لصالح مستشفى أو جامعة أو مركز تعليمي أو مهني أو مكتبة أو دار لليتام وغيرها (21)، وكلها خدمات وافية يمكن أن تسهم بصورة مباشرة في ترقية الحياة الاجتماعية والتعليمية في المناطق المحرومة والهشة.

8. عقد البوت والتشغيل والإعادة (B.O.T): هو أحد صور عقد الاستصناع أو

المقاوله، وقد أصبحت تطبيقاته بديلاً عن التمويل عن طريق الموازنة العامة، أو من خلال القروض الخارجية والإعانات (22)، عن طريق إسهم قطاع الأوقاف بما يتطلب من ضمانات وضوابط شرعية متعلقة بالأوقاف لاسيما الواردة في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 182 (19/8)، المتعلق بتعمير الأوقاف والمرافق العامة من خلال تطبيق نظام البناء والتشغيل والاعادة.

9. **وقف الحقوق المعنوية:** يمكن تحييس حق استغلال الملك المعنوي بتصريح المؤلف الواقف، فتصرف الصدقة لله تعالى إلى إيراد حق المؤلف، وهو ما يتحدد في السوق من ثمن لهذا الحق لطبعة واحدة أو أكثر، أو لجميع الطبعات، وبهذا يمكن للناسر الاسترباح بنشر الكتاب شريطة أن يتصدق بغلة حق المؤلف في وجوه الخير العامة أو بما حدده المؤلف من وجوه الخير، إن كان قد حدد شيئاً منا بالوصف (23).

الخاتمة

يجسد الوقف نموذجاً من أجمل نماذج التكافل الاجتماعي والتضامن الإنساني، أين يسعى أرباب المال والمسارعين نحو فعل الخيرات، إلى نقل فائدته والانتفاع به إلى المحتاجين من فئات المجتمع، ولقد اكتسبت الجزائر بمرور أكثر من سنتين من انطلاق مشروع تنمية مناطق الظل، تجربة وصلت إلى حد تصديرها إلى الدول المجاورة (24)، غير أن العملية تبقى تحتاج إلى الكثير من العمل، خصوصاً في إيجاد حلول مالية لتغطية عجز ميزانية الدولة، في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر شأنها شأن بقية دول العالم، جراء أزمة كوفيد 19، مما يحتم على السلطات العليا البحث عن مصادر تمويلية جديدة غير تقليدية، منها صيغة الاستثمارات الوقفية، والتي إن أحسن استغلالها فإنها ولا شك ستدعم الموازنة العامة للدولة، ناهيك عن توفير الجانب الرقابي والإداري، بما يتوافر للنظام الوقفي من آليات رقابية وإدارية خاصة به، تتيح له القيام بعمليات تثمين الأملاك الوقفية دون اهتلاكه وزواله.

نتائج الدراسة:

- حداثة موضوع استثمار الأملاك الوقفية في الجزائر، يقف عائقاً نحو استعمالها في تنمية مناطق الظل.
- إغفال الدولة لأهمية عائدات استثمار الأملاك الوقفية في إحداث توازنات مالية هامة، مع الاعتماد الكبير للدولة على الصبغ التمويلية التقليدية، بضعف ميزانية الدولة.
- تعدد الصيغ الاستثمارية للأملاك الوقفية من شأنها ترقية الإطار المعيشي في مناطق الظل على المدى القصير.

التوصيات:

رغم كل جهود الدولة، ومنذ انطلاق العمليات التنموية بمناطق الظل، إلا أن أغلب هذه المناطق لم تشهد نقلات تنموية نوعية، على اعتبار أن أغلب المشاريع هي مشاريع صغيرة استعجالية قصيرة المدة، لا يمكنها تغيير عقوداً من التأخر في التنمية، الأمر الذي يدفعنا لتقديم جملة من التوصيات، نوجزها فيما يلي:

1. ضرورة اعتماد إحصاء واضح لمناطق الظل، مع إعادة النظر في مؤشرات تحديد مناطق الظل وفق معايير موحدة وثابتة وغير خاضعة لمخلفات الميزانيات المختلفة.
2. توسعة مجالات الاستثمار في الأملاك الوقفية لتتعدى المجال الديني والتعليمي والاجتماعي إلى مجالات البنى التحتية.
3. تخصيص صندوق وقفي خاص بمناطق الظل، مع تعميم الصناديق الوقفية المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة.

4. تشجيع النشاط الجمعي للجمعيات الخيرية في بناء روح الاستثمار الوقفي في مناطق الظل.
 5. ضرورة إنشاء إطار قانوني واضح لتسيير وتنمية مناطق الظل.
 6. تحسيس كامل القطاعات بما فيها قطاع الشؤون الدينية والأوقاف بضرورة المساهمة في العملية الاستثمارية في مناطق الظل.
 7. خلق نشاطات اقتصادية وحرافية في هذه المناطق لا سيما عن طريق إنشاء مناطق نشاطات مصغرة على مستوى مناطق الظل.
 8. إشراك القطاع الثالث في التنمية، مبنيا خاصة على الموارد الوقفية والزكوية في العملية التمويلية للدولة.
 9. إنشاء سجل وطني رقمي (بطاقيّة موحدة) لرصد احتياجات مناطق الظل والفئات الهشة.
- التهميش:**

- 1 - محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور. (1993). لسان العرب (الإصدار 03، المجلد 11). بيروت لبنان: دار صادر. ص 390.
- 2 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (2020-02-22، 05-08-2020). التعليمات الوزارية رقم 2349، 10881، 1253. الجزائر.
- 3 - القانون 02-10. (09 06 2010). يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. (العدد 61، الصادر في 2010/10/21). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ص 101-102.
- 4 - الوزارة الأولى للجمهورية الجزائرية . (2021). حصيلة الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020. الجزائر. ص 51.
- 5 - قحف منذر. (2000). الوقف الإسلامي تطوره إدارته وتنميته (الإصدار 01). دمشق- سوريا: دار الفكر. ص 159.
- 6 - مالك براج. (2017). استثمار الأموال الوقفية: الآليات والضوابط الشرعية. مجلة مجاميع المعرفة (05)، الصفحات 179-190. ص 182.
- 7 - محمد عبد الحليم جيهان الطاهر. (2013). ضوابط استثمار أموال الوقف ومخاطره في المجتمع الاسلامي. (جامعة الأنبار) مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاسلامية، 09(34)، الصفحات 502-542. ص 526-531.
- 8 - القانون 10-91. (27 04 1991). يتعلق بالأوقاف المعدل والمتمم. (عدد 21 الصادر في 08-05-1991). (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) الجزائر. ص 690.

- 9 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (10, 03, 2016). مذكرة رقم 096. تتمين أملاك الجماعات المحلية. الجزائر.
- 10 - إبراهيم مراد. (12, 07, 2021). إحصائيات مناطق الظل. (وكالة الأنباء الجزائرية) تاريخ الاسترداد 05, 08, 2021، من <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210712/214573.htm>
- 11 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (13, 08, 2020). التعليم الوزارية رقم 2020/1253. الجزائر.
- 12 - إبراهيم مراد. (07 و 08/04/2021). مداخلة في أشغال اليوم الدراسي " تطوير مناطق الظل-السد الأخضر، فرص استراتيجية تنمية مستدامة في ظل الجزائر الجديدة. تأليف المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة. الجزائر.
- 13 - المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة. (07 و 08/04/2021). أشغال اليومين الدراسيين حول تطوير مناطق الظل - السد الأخضر، فرص إستراتيجية تنمية مستدامة في ظل الجزائر الجديدة. الجزائر.
- 14 - (مراد، 07 و 08/04/2021)
- 15 - صالح صالح. (29, 05, 2021). أسس الانتقال النظامي المستدام لمأسسة الزكاة والأوقاف والافاق التطبيقية للمرسوم 179/21. تأليف جامعة فرحات عباس، سطيف. مداخلة في إطار المؤتمر الدولي "دور القطاع الثالث والمؤسسات الوقفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في التجارب الحديثة"، الجلسة الأولى. الجزائر.
- 16 - صالح صالح. (06, 2020). التكامل الوظيفي بين مؤسسة الأوقاف ومؤسسة الزكاة لضمان حد الكفاية المجتمعية في الجزائر وفي منظمة التعاون الاسلامي. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 05(01)، الصفحات 08-42. ص33.
- 17 - يوسف بلمهدي. (15, 05, 2021). مداخلة في الندوة الجهوية للأوقاف والزكاة لولايات الشرق الجزائري. ولاية برج بوعريج - الجزائر.
- 18 - (منذر، 2000، ص196).
- 19 - أحمد محمد هليل. (2006). مجالات وفاقية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة. (المؤتمر الثاني للأوقاف الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية) جامعة أم القرى - مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية. ص 10.
- 20 - (براح، 2017، ص189).
- 21 - (منذر، 2000، ص189).

22 - أبو غدة عبد الستار. (04, 2009). عقد البناء والتشغيل والإعادة (B.O.T) وتطبيقه في تعمیر الأوقاف والمرافق العامة. (الدورة 19). (مجمع الفقه الاسلامي) الإمارات العربية المتحدة. ص01.

23 - (منذر، 2000، ص184).

24 - زيارة وفد من المعهد الوطني للدراسات السياسية والإستراتيجية لدولة نيجيريا إلى ولاية سوق أهراس يوم 2021/08/28، للاطلاع على تجربة الجزائر في تنمية مناطق الظل والتكفل بانشغالات القاطنين بها.

المراجع الببليوغرافية

قوانين وتعليمات:

1) القانون رقم 91-10 المؤرخ في 1991/04/27، يتعلق بالأوقاف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 21، الصادر في 1991/05/08، المعدل والمتمم.

2) القانون رقم 10-02 المؤرخ في 2010/06/09، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 61، الصادر في 2010/10/21.

3) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية، التعليمات الوزارية رقم: 2020/1253 المؤرخة في 2020/08/13، رقم 2020/10881 المؤرخة في 2020/08/05، رقم 2349 المؤرخة في 2020/02/22.

4) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مذكرة رقم 096، تتعلق بتنمين أملاك الجماعات المحلية، المؤرخة في 2016/03/10.

كتب:

5) منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، الطبعة 01، دار الفكر، دمشق-سوريا، سنة 2000.

6) محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظر الأنصاري، لسان العرب، الجزء الحادي عشر، الطبعة 03، دار صادر، بيروت - لبنان، سنة 1993.

مؤتمرات وندوات وملتقيات:

7) المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، أشغال اليومين الدراسي حول موضوع " تطوير مناطق الظل - السد الأخضر، فرص إستراتيجية تنمية مستدامة في ظل الجزائر الجديدة"، الجزائر، 07 و 08 أفريل 2021.

8) أحمد محمد هليل، مجالات وفاقية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة، مداخلة في إطار المؤتمر الثاني للأوقاف الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، سنة 2006.

9) إبراهيم مراد، مداخلة في إطار أشغال اليومين الدراسيين حول موضوع " تطوير مناطق الظل - السد الأخضر، فرص إستراتيجية تنمية مستدامة في ظل الجزائر الجديدة"، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، 07 و2021/04/08.

10) عبد الستار أبو غدة، عقد البناء والتشغيل والإعادة (B.O.T) وتطبيقه في تعمیر الأوقاف والمرافق العامة، اشغال مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة 19، الإمارات العربية المتحدة، أبريل 2009.

11) صالح صالح، أسس الانتقال النظامي المستدام لمأسسة الزكاة والأوقاف والافاق التطبيقية للمرسوم 179/21، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي "دور القطاع الثالث والمؤسسات الوقفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في التجارب الحديثة"، الجلسة الأولى، جامعة فرحات عباس سطيف-الجزائر، 2021/05/29.

12) بلمهدي يوسف، كلمة افتتاحية للندوة الجهوية للأوقاف والزكاة لولايات الشرق الجزائري بولاية برج بوعريبيج - الجزائر، 2021/05/15، الموقع الإلكتروني: <https://www.facebook.com/MARWDZAIR/videos/6502463691813> 00/?redirect=false، تاريخ الاسترداد: 2021/09/20.

مجلات:

13) صالح صالح، التكامل الوظيفي بين مؤسسة الأوقاف ومؤسسة الزكاة لضمان حد الكفاية المجتمعية في الجزائر وفي منظمة التعاون الإسلامي، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف- الجزائر، جوان 2020.

14) مالك براح، استثمار الأموال الوقفية: الآليات والضوابط الشرعية، مجلة مجاميع المعرفة، رقم 05، معهد العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، سنة 2017.

15) جيهان الطاهر محمد عبد الحليم، ضوابط استثمار أموال الوقف ومخاطره في المجتمع الإسلامي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد 09، العدد 34، العراق، سنة 2013.

التقارير:

16) إبراهيم مراد. (12, 07, 2021). إحصائيات مناطق الظل. (وكالة الأنباء الجزائرية) تاريخ الاسترداد: 05, 08, 2021، من

<https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210712/214573.html>

17) الوزارة الأولى للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حصيلة الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، تحميل من الموقع الإلكتروني: [http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-](http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions)

de-references/plans-d-actions، تاريخ الاسترداد: 2021-09-01.